أثر السياسات الإقتصادية والبيئية على صناعة عصر الزيتون دراسة تطبيقية على واحة سيوه

إيمان حلمي فائق[١]– زكريا فريد عبد الفتاح[٢]– ثناء النوبي أحمد سليم[٣]– رباب أحمد محمود الخطيب[٤]
١) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس ٣) كلية الزراعة، جامعة عين شمس ٤) مركز بحوث الصحراء

المستخلص

هدفت الدراسة إلى استكشاف أثر السياسات الإقتصادية والبيئية على صناعة عصر الزيتون في واحة سيوه، وذلك للخروج ببعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في إعادة توجيه هذه الصناعة الوجهة الإقتصادية والبيئية الصحيحة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل لمعاصر الزيتون بالواحة، بالإضافة إلى عينة عمديه موجهة لسكان المناطق المحيطة بالمعاصر، كما استخدمت الدراسة استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات. توصلت الدراسة إلى أن درجة فعالية السياسات الاقتصادية في توطيد صناعة عصر الزيتون بالواحة بمقياس ليكرت الخماسي، كما تبين وجود مستويات مقبولة للإلتزام بالمعايير البيئية (معايير نوعية البيئة، ومعايير حدود الإنبعاثات الملوثة، ومعايير العمليات والإنتاج، ومعايير المنتجات) بمعاصر الزيتون بالواحة، وإن كان هناك قصور في بعض الجوانب المتعلقة بتلك المعايير. كما أسفرت نتائج اختبار الفروض عن قبول الفرض البديل الأول بوجود أثر جوهري للسياسات الاقتصادية على ربحية معاصر الزيتون، في حين تم قبول الفرض البديل الثاني جزئيا، حيث تبين وجود أثر جوهري للسياسات البيئية المتمثلة في الالتزام بتطبيق (معايير العمليات والإنتاج، ومعايير المنتجات) على ربحية معاصر الزيتون، ولم تثبت معنوية معايير نوعية البيئة ومعايير حدود الإنبعاثات الملوثة. وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات والتي تدور في مجملها حول ضرورة إعادة توجيه السياسات الإقتصادية والبيئية للنهوض بصناعة عصر الزيتون وتعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية.
الكلمات المفتاحية: السياسات الإقتصادية، السياسات البيئية، التصنيع الزراعي، صناعة عصر الزيتون، واحة سيوه.

المقدمة

يتأثر الإنتاج الزراعي بكافة مكوناته بالعديد من العوامل والمتغيرات، والتي ليس أقلها شأنا النظام الإقتصادي والسياسات الإقتصادية المتبعة والتي تحكم النشاط الإنتاجي والتسويقي والتصنيعي، فضلا عن مجموعة العوامل الطبيعية والمناخية والسياسات البيئية المتبعة داخل الدولة (حمد وآخرون، ٢٠٠٠)، ويعد التصنيع الزراعي في مصر من أهم مكونات الإنتاج الزراعي التي من المحتمل أن تتأثر إلى حد كبير بتحولات السياسات الإقتصادية والبيئية وفاعليتها، فزيادة الإنتاج عن الطلب في وقت معين يترتب عليها كثير من الأضرار على المنتج (المزارع) نتيجة انخفاض الأسعار، وقد يزيد الطلب عن العرض فيؤدي إلى الإضرار بالمستهلك وتحمله أعباء مالية إضافية نتيجة لإرتفاع أسعار المنتجات، ولضمان عدم حدوث ذلك فلابد من توجيه الاهتمام بصفة مستمرة لتنمية الصناعات الزراعية المخططة إقتصاديا وبيئيا (حسن، ٢٠٢١).

وتحظى واحة سيوه بمحافظة مطروح بالعديد من الممكنات الإقتصادية في مجال التصنيع الزراعي، وخاصة صناعة عصر الزيتون، وذلك بإعتبار أن الزيتون هو المحصول الرئيسي المنتج بالواحة إلى جانب محصول نخيل البلح، حيث يوجد في الواحة عدد كبير من معاصر الزيتون الحكومية والخاصة التي تقوم بإستخلاص زيت الزيتون السيوي ذو الجودة العالية والذي تشتهر به الواحة منذ القدم (حمزة وآخرون، ٢٠٢١)، لذا فإن وجود رؤية حقيقية تستند إلى دراسات علمية دقيقة عن مدى فاعلية السياسات الإقتصادية والبيئية في تنمية هذه الصناعة الحيوية، سوف

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

يكون له بالغ الأثر في نجاح هذه الصناعة، وضمان إستمرارها على المدى البعيد، وتعزيز مساهمتها في التنمية الإقتصادية ومواجهة مشاكل الأمن الغذائي في مصر في الفترة القادمة.

مشكلة الدراسة

تعاني مصر ومنذ سنوات عدة من فجوة غذائية متزايدة في الزيوت النباتية ومنها زيت الزيتون، وذلك نتيجة للإختلال الكبير بين الإنتاج والإستهلاك المحلي منها، حيث بلغت قيمة فاتورة إستيراد الزيوت النباتية عام ٢٠٢١ نحو ١.٣٦ مليار دولار (CAPMAS, 2022)، وفي ظل الأزمة الإقتصادية والغذائية الخانقة التي تعصف بدول العالم ومنها مصر في المرحلة الراهنة، فقد تزايد الطلب على السلع الغذائية الرئيسية وخاصة الزيوت النباتية بمعدلات كبيرة، وإرتفعت أسعارها إلى مستويات غير مسبوقة، الأمر الذي فاقم من مشكلات مصر المتعلقة بالأمن الغذائي، وأدى إلى زيادة العبء على ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الإعتماد على الواردات في سد الإحتياجات الإستهلاكية المحلية. ومما يزيد المشكلة تعقيدا هو التغيرات المناخية والبيئية الحالية وتبعاتها الخطيرة على الإنتاج الزراعي، وكذلك ما تشهده مصر من زيادة مضطردة في عدد السكان، والتي تشكل مزيدا من الضغط على ميزان المدفوعات.

ومن ثم فإن الإهتمام بتصنيع الزيتون في المناطق التي تتركز بها زراعته وفي مقدمتها واحة سيوه يمكن البناء عليه للحد من واردات مصر المتزايدة من الزيوت النباتية، وخاصة بأن مصر أمامها فرصا واعدة في زراعة وإنتاج الزيتون، لأنه يتناسب مع الظروف المصرية، وتجود زراعته في المناطق الصحراوية، ويتحمل درجات ملوحة مياه عالية، فضلا عن فوائده الكثيرة الإقتصادية والصحية والبيئية.

أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى ساهمت السياسات الإقتصادية والبيئية المطبقة في توطيد وتنمية صناعة زيت الزيتون في واحة سيوه ؟

وللإجابة على هذا التساؤل العام لابد من الإجابة على التساؤلين الفرعيين التاليين:

١. ما أثر السياسات الإقتصادية على ربحية معاصر الزيتون بواحة سيوه ؟

٢. ما أثر السياسات البيئية على ربحية معاصر الزيتون بواحة سيوه ؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بوجه عام إلى تحليل أثر السياسات الإقتصادية والبيئية على صناعة عصر الزيتون بواحة سيوه، وذلك في محاولة للخروج ببعض التوصيات التي يمكن أن يسترشد بها متخذي القرار وواضعي السياسات الزراعية في مصر في توجيه هذه الصناعة الوجهة الإقتصادية والبيئية الصحيحة، والوقوف على السبل الكفيلة بتعديل بعض اتجاهات السياسة الإقتصادية والبيئية نحو تحقيق نهضة صناعية زراعية وحل مشكلات الأمن الغذائي. ويتحقق هذا الهدف العام من خلال الهدفين الفرعيين التاليين:

١. قياس أثر السياسات الإقتصادية على ربحية معاصر الزيتون بواحة سيوه.

٢. قياس أثر السياسات البيئية على ربحية معاصر الزيتون بواحة سيوه.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

فروض الدراسة

إنطلاقاً من تساؤلات الدراسة وأهدافها تم صياغة فروض الدراسة (بصيغة النفي) على النحو التالي:

١. **الفرض الأول (H_{01}):** لا يوجد أثر جوهري للسياسات الإقتصادية على ربحية معاصر الزيتون بواحة سيوه.

٢. **الفرض الثاني (H_{02}):** لا يوجد أثر جوهري للسياسات البيئية على ربحية معاصر الزيتون بواحة سيوه.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها العلمية والتطبيقية من الآتي:

أ- **الأهمية العلمية (النظرية):** تنبع أهمية الدراسة من الناحية العلمية من أهمية الموضوع نفسه، حيث تعد السياسات الإقتصادية والبيئية من الدعائم الأساسية للنشاط الزراعي بصفة عامة والتصنيع الزراعي بصفة خاصة. كما تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الحديثة التي تربط بين الأبعاد الإقتصادية والبيئية في مجال تقييم الصناعات الزراعية، وبالتالي فهي تمثل ثمرة علمية وإضافة جديدة إلى عالم المعرفة، يمكن أن تساهم في إثراء المعلومات لدى الباحثين في مجال الدراسة.

ب- الأهمية العملية (التطبيقية): تنبع الأهمية التطبيقية للدراسة من النتائج والتوصيات التي خلصت إليها من أجل معالجة المشكلة البحثية، حيث يمكن الإسترشاد بها عند وضع الخطط والسياسات الإقتصادية والبيئية التي تساعد في تنمية قطاع الصناعات الزراعية في مصر بوجه عام، وفي واحة سيوه بشكل خاص، وبالتالي مواجهة مشكلة البطالة، وتوفير المنتجات المصنعة كسلع مطلوبة على مدار العام، والمحافظة على إستقرار الأسعار، وخاصة في ظل الأوضاع الإقتصادية الراهنة وإرتفاع معدلات التضخم في مصر إلى مستويات قياسية.

الدراسات السابقة

تم تحليل الدراسات السابقة من خلال تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين وهي:

أولا: الدراسات المتعلقة بأهمية تطبيق سياسة التصنيع الزراعي:

١- **دراسة (Paudel, M. N, 2016) بعنوان: Prospects and Limitations of Agriculture Industrialization in Nepal** تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على آفاق ومحددات التصنيع الزراعي، واقتراح بعض السبل لتعزيز دور الزراعة في نيبال في معالجة العجز التجاري وانعدام الأمن الغذائي، وتعزيز سبل العيش، بحيث يمكن لنيبال مواكبة وتيرة التنمية، وتلبية تطلعات سكانها. وقد أشارت الدراسة إلى أنه من الممكن معالجة العجز التجاري، ومواجهة مشكلة إنعدام الأمن الغذائي، والحد من الفقر وخلق فرص العمل من خلال تحويل الوضع الحالي القائم على الزراعة من أجل تلبية الإحتياجات فقط، إلى زراعة قوية وحيوية وتجارية من خلال التصنيع الزراعي الذي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة، كما أوضحت الدراسة بأن التصنيع الزراعي يمكن أن يكون بديلا لسلع زراعية كثيرة يتم إستيرادها من الهند ودول أخرى بكميات ضخمة. وتوصي الدراسة بضرورة تصدير مثل هذه المنتجات إلى بلدان أخرى للتخفيف من إختلال التوازن التجاري، وتنمية الصادرات وخفض الواردات، وتعزيز إنتقال نيبال من قائمة البلدان الأقل نمواً إلى الدول الرأسمالية المتقدمة خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٢- **دراسة (علي وعبد المجيد، ٢٠١٧) بعنوان:** دور التصنيع الزراعي في زيادة القيمة المضافة بمحافظة الدقهلية: هدفت هذه الدراسة بوجه عام إلى تقييم دور بعض الصناعات الزراعية القائمة على بعض محاصيل الحبوب في محافظة الدقهلية في زيادة القيمة المضافة للإنتاج الزراعي من الحبوب، وتتمثل تلك الصناعات بشكل أساسي في (صناعة طحن الغلال، صناعة فراكة أرز، مطاحن موانئ، مدشة الحبوب). وقد توصلت الدراسة إلى أهمية مشروعات التصنيع الزراعي في الإرتقاء بمستوى كفاءة الأداء الفني والإقتصادي للصناعات الزراعية بريف محافظة الدقهلية، وذلك نظرا لزيادة القيمة المضافة للعديد من منتجات تلك الصناعات، بالإضافة إلى مساهمتها في إتاحة فرص عمل جديدة للشباب، وزيادة هامش الربح وتخفيض نسبة الفاقد والتالف وتحسين نوعية المنتجات الزراعية. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة عمل حصر شامل ودقيق لكل أنشطة التصنيع الزراعي، وعمل خريطة رسمية لتغطية المناطق الجغرافية بتلك الأنشطة.

٣- **دراسة (Liu & Wang, 2022) بعنوان: The decline in agricultural share and agricultural industrialization—some stylized facts and theoretical explanations**

هدفت الدراسة إلى تقديم تفسيرات علمية حول التغيرات الحقيقية التي حدثت في القطاع الزراعي في الإقتصادات المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان)، وذلك بعد إعتمادها الكبير على التصنيع الزراعي للمنتجات الزراعية، والكشف عن تأثير ذلك على العمالة الزراعية في تلك الدول. وبأخذ الولايات المتحدة الأمريكية واليابان كأمثلة، وجدت الدراسة بأن القطاع الزراعي فيهما إعتمد بشكل كبير على التصنيع الزراعي، وهو الأمر الذي حقق تغيرات هيكلية ملموسة في القطاع الزراعي بكلا البلدين، وحقق تحسنا ملحوظا في إنتاجية جميع عناصر الإنتاج وعلى رأسها العمالة الزراعية، وقد أوصت الدراسة بأهمية تبني سياسات التصنيع الزراعي في البلدان النامية وذلك لزيادة القيمة المضافة في القطاعات الزراعية لتلك الدول.

٤- **دراسة (محمد وآخرون، ٢٠٢٣) بعنوان:** فرص وتحديات التصنيع الزراعي وأثره على القيمة المضافة لأهم محاصيل الخضر والفاكهة: هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التصنيع الزراعي في زيادة القيمة المضافة لبعض منتجات الخضر والفاكهة. وأظهرت النتائج بأن القيمة المضافة بلغت أعلى قيمة لها لتصنيع طن مربى الفراولة وذلك بنحو ٢٧٩٤٢ جنيه، ثم من صلصة الطماطم بنحو ١٢٩١٧ جنيه، وللطن من الفاصوليا الخضراء المجمدة ١٠٢٠٠ جنيه. وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في تصنيع المحاصيل الزراعية لتقليل الفاقد من تلك الحاصلات وزيادة القيمة المضافة، وضرورة تشجيع إقامة مشروعات التصنيع الغذائي عن طريق تسهيل حصول صغار المستثمرين على قروض ميسرة.

٥- **دراسة (الفحل، ٢٠٢٤) بعنوان:** دور التصنيع في رفع القيمة المضافة من محصول الكتان بمحافظة الغربية: يتمثل الهدف العام لهذه الدراسة في إستكشاف دور التصنيع في زيادة القيمة المضافة من محصول الكتان ودراسة التحديات التي تواجه التصنيع ومحاولة إيجاد حلول لها. وقد أوضحت النتائج بأن القيمة المضافة الناتجة عن التصنيع تحقق حوالي ٢٩٧.٢٦ ، ٤٧.٢٢ مليون جنيه لكلٍ من كمية الناتج من القش والبذرة بمحافظة الغربية على الترتيب، وبما يحقق زيادة للقيمة المضافة تُقدر بحوالي ٩.٤٦% من قيمته عند البيع بعد مرحلة التعطين، ونحو ٦٩.٦٦% من قيمته عند البيع بالأسعار المزرعية بعد الحصاد، كما أن بيع كمية البذرة الناتجة بعد إجراء عملية التصنيع يحقق زيادة في القيمة المضافة تُقدر بحوالي ٢٥% من قيمتها عند البيع بالأسعار المزرعية بعد الحصاد. هذا وتبين أن أهم التحديات التي تواجه عملية التصنيع الزراعي هي عدم توافر التقاوي الجيدة، وإرتفاع

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

أسعار مستلزمات الإنتاج، وبالتالي تمثلت مقترحات الحلول في ضرورة تعزيز دور الجمعيات الزراعية في توفير التقاوي الجيدة وتوفير مستلزمات الإنتاج.

ثانيا: الدراسات المتعلقة بالتقييم الإقتصادي والبيئي لمشروعات التصنيع الزراعي:

٦- **دراسة (إسماعيل، ٢٠١٦) بعنوان: دراسة إقتصادية لتصنيع وتسويق الزيتون بمحافظة الفيوم.** هدفت الدراسة بصفة عامة إلى تحليل الوضع الراهن لتصنيع وتسويق محصول الزيتون في محافظة الفيوم، وذلك من خلال الوقوف على الملامح الرئيسية لتصنيع الزيتون، وتحليل سلسلة القيمة لحلقات إنتاجه وتوزيعه وتسويقه، والتعرف على أهم المشاكل التي تواجه صناعة الزيتون في الفيوم. وقد أظهرت النتائج بأن إجمالي الربح الناتج من إنتاج وتصنيع وتوزيع طن من الزيتون الأخضر يبلغ ٦٢٠٠.٧ جنيه، يتوزع هذا الربح على الحلقات الثلاثة بنحو ١٣.٨%، ٥٤.٥%، ٣١.٧% على الترتيب. وأن إجمالي الربح الناتج من إنتاج وتصنيع وتوزيع طن من الزيتون الأسود يبلغ نحو ١٠٩٢٠ جنيه، يتوزع هذا الربح على الحلقات الثلاثة بنحو ٧.٨%، ٦٧.٧%، ٢٤.٦% على الترتيب. وأن إجمالي الربح الناتج من إنتاج وتصنيع وتوزيع طن من الزيتون المُصنع لمنتج زيت الزيتون يبلغ نحو ٥٩٥٥.٨ جنيه، يتوزع على الحلقات الثلاثة بنحو ١٤.٣%، ٣٦.٦%، ٤٩.١% على الترتيب، وأشارت الدراسة إلى أن أهم المشاكل التي تواجه صناعة الزيتون في الفيوم تتمثل في عدم وجود مراكز لتجميع الزيتون تتوافر فيها كافة الخدمات والوظائف التسويقية، وموسمية العمل في المصنع والمعصرة. وقد أوصت الدراسة بأهمية دعم أنشطة تصنيع الزيتون في الفيوم، وتقديم جميع التسهيلات اللازمة لذلك، وحل كافة المشاكل التي تواجه تلك الصناعة الهامة.

٧- **دراسة (خليل، ٢٠١٩) بعنوان: دراسة الجدوى الإقتصادية لمصنع إنتاج الزيوت النباتية في محافظة واسط** هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الصناعات الغذائية في العراق، وبصفة خاصة صناعة الزيوت النباتية، والتعرف على جدوى إقامتها من خلال دراسة الجدوى الفنية والإقتصادية والمالية لأحد تلك المشروعات في محافظة واسط، وتحليل المعايير المستخدمة لتقييم هذا المشروع ومدى ملائمتها لتحقيق النتائج المرغوبة. وقد أوضحت النتائج أهمية مشروعات صناعة الزيوت، كونها تسهم إلى حد كبير في توفير مبالغ طائلة تُنفق على إستيراد سلع وخدمات أخرى، وتوظيف تلك الأموال في جوانب اقتصادية أخرى بدلا من إنفاقها على ما متاح إنتاجه في البلد، إضافة إلى أن تفعيل صناعة معينة من شأنه أن يفعل صناعات رديفة أخرى، لاسيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن توظيفها لخدمة مشروعات صناعية كبيرة لتحقيق تكامل صناعي في مجال معين، وبينت الدراسة بأن الصناعات الغذائية ولاسيما الزيوت النباتية تسهم إلى حد كبير في تحقيق الأمن الغذائي. وقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في زراعة المحاصيل الزيتية في العراق، وذلك ليتم استخدامها وتشغيل مصانع إنتاج الزيوت النباتية بكامل طاقتها الفعلية، وكذلك عمل وحدات داخل المصانع لصناعة الصابون ومعاجين الأسنان والحلاقة وذلك للإستفادة من مخلفات عمليات التصنيع المختلفة.

٨- **دراسة (أبو النجا وإسماعيل، ٢٠١٩) بعنوان: دراسة إقتصادية لتصنيع الزيتون في محافظة جنوب سيناء**

هدفت الدراسة إلى تحليل إقتصاديات انتاج زيت الزيتون في جنوب سيناء، وتقييم جدوى الإستثمار في هذه الصناعة. وأشارت النتائج إلى أن نشاط عصر الزيتون في محافظة جنوب سيناء يتسم بإرتفاع تكلفته الإستثمارية مقارنة بالتكاليف التشغيلية السنوية، وذلك لإرتفاع تكاليف خطوط الإنتاج من ناحية، وإعتمادها على عصر الثمار

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

لحساب أصحاب مزارع الزيتون واستخلاص الزيت وتسويقه لحسابهم من ناحية أخرى. وقد بلغ العائد الإجمالي للمعصرة نحو ١.٢٦٤ مليون جنيه، منها مليون جنيه عائد مقابل العصر تمثل نحو ٧٩.١١% من إجمالي الإيرادات، ونحو ٠.٢٦٤ مليون جنيه عائد مقابل بيع التفلة لحساب المعصرة تمثل نحو ٢٠.٨٩% من إجمالي الإيرادات. كما بلغت نسبة التصافي للزيت نحو ١٧%، ونحو ٣٣% للتفلة (المنتج الثانوي الذي يسوق لحساب المعصرة). هذا وقد أشارت نتائج تقدير معايير التحليل المالي إلى جدوى الإستثمار في معاصر الزيتون في محافظة جنوب سيناء، وذلك في ظل الظروف القائمة، وفي ظل سيناريوهات تحليل الحساسية بفروضه المختلفة. وأوصت الدراسة بضرورة تصنيع خطوط إنتاج وقطع غيار محلية لمعاصر الزيتون، بالإضافة إلى العمل على تنمية صادرات زيت الزيتون المصري من خلال حملات الدعاية الفعالة.

٩- **دراسة (الشعراوي، ٢٠١٩) بعنوان: تقييم بعض الصناعات الزراعية في تحقيق التنمية بواحة سيوه.** هدفت الدراسة إلى إجراء التقييم المالي والإقتصادي لأهم الصناعات الغذائية القائمة في واحة سيوه وهي صناعة تغليف وتعبئة التمور وصناعة عصر الزيتون، وإستنتاج مردودها الإقتصادي على التنمية الزراعية. وقد أظهرت نتائج التحليل المالي جدوى الإستثمار في وحدات تجفيف وتعبئة التمور (المصانع) ووحدات تصنيع الزيتون (المعاصر) بمختلف طاقاتها الإنتاجية، وذلك في ظل الوضع الراهن وفي ظل السيناريوهات المختلفة التي تضمنتها نماذج تحليل الحساسية، وبالتالي جدوى الاستثمار في تلك الوحدات وإمكانية التوسع في إقامتها. وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في وحدات تجفيف وتعبئة التمور ومعاصر الزيتون في سيوه، وكذلك الإهتمام بعمليات ما بعد الحصاد من فرز وتدريج ونقل وتخزين للمحافظة على جودة الثمار.

١٠- **دراسة (منصور، ٢٠٢٣) بعنوان: التقييم الإقتصادي للتصنيع الزراعي لأهم المحاصيل الزراعية في واحة سيوه:** استهدفت الدراسة إجراء تقييم اقتصادي ومالي لصناعتي عصر الزيتون وتجفيف وتعبئة التمور بواحة سيوه،، وبما يساعد على تقديم بعض المقترحات التي تساعد متخذ القرار في التخطيط السليم للنهوض بتلك الصناعات. وفيما يتعلق بمعاصر الزيتون أشارت النتائج إلى أن متوسط الإيرادات للمعاصر على مستوى واحة سيوه خلال الموسم الإنتاجي لعام ٢٠٢١ بلغ نحو ١٤٣٥.٧١ ألف جنيه، كما بلغ متوسط صافي العائد نحو ١٠٣٦.٧١ ألف جنيه. وفيما يتعلق بالتقييم المالي والاقتصادي توصلت الدراسة إلى جدوى عملية الإستثمار في كل من معاصر الزيتون ومصانع تجفيف وتعبئة التمور وذلك وفقا للوضع الراهن عام ٢٠٢١، وكذلك وفقا لنموذجي تحليل الحساسية الذي إفترضتهما الدراسة، حيث جاءت قيم جميع معايير التقييم المالي مشجعة للدخول في مثل هذه المشاريع، مما يعني أنها ذات جدوى إقتصادية. وقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع بالطاقة الإنتاجية لوحدات التصنيع الزراعي، وترشيد استخدام الموارد الإقتصادية والزراعية المستخدمة في تصنيع الزيتون ونخيل البلح، والعمل على زيادة نسب التشغيل لتقترب من الطاقة القصوى.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

ثالثا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة (الفجوة البحثية):

تعتبر الدراسات السابقة التي تم عرضها بمثابة اللبنة الأولى التي تم الإرتكاز عليها في معالجة موضوعات الدراسة الحالية، حيث تم الإستفادة منها في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، وفي بلورة المشكلة البحثية، وصياغة أهدافها وفروضها، وكذلك في بناء منهجية وأداة الدراسة. وبصفة عامة كانت الدراسات السابقة ثرية بالمعلومات من حيث تناولها لموضوع التصنيع الزراعي من وجهات نظر عديدة ووفقا لمعايير مختلفة. وبالرغم من ذلك تتقاطع الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في العديد من الجوانب، كما أنها تتعارض معها في جوانب أخرى. حيث تتشابه معظم الدراسات السابقة مع بعضها، وكذلك مع الدراسة الحالية في الجوانب المتعلقة بمنهجية الدراسة وإجراءاتها، وذلك مثل استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وإستخدام إستمارة الإستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، وطريقة تحديد حجم العينة، وغيرها من الجوانب الأخرى المتعلقة بالإطار العام للدراسة مثل طريقة صياغة وربط تساؤلات وأهداف وفروض الدراسة.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها تطرقت لموضوع البحث بصورة جديدة لم تتطرق لها الدراسات السابقة، حيث تضمنت تقييم أثر السياسات الحكومية على مشروعات التصنيع الزراعي من الناحتين الإقتصادية والبيئية معا، وبما ساهم في تحديد مواطن الخلل والقصور في ممارسة تلك الأنشطة، ومن ثم إعادة توجيه السياسات الإقتصادية والبيئية تجاه معالجة هذا القصور وتحقيق الأفضل في المستقبل القريب.

ومن جهة أخرى، تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تناولت موضوع الدراسة بالتطبيق على أحد أهم المحاصيل الإستراتيجية (الزيتون) وفي أحد أهم الواحات المصرية التي تحظى بأهمية تنموية بالغة وهي واحة سيوه، وذلك لما يمثله هذا الجانب من أهمية كبيرة، سواء للأفراد أصحاب مشروعات التصنيع الزراعي أو للحكومة، وخاصة عند الأخذ بالإعتبار ضرورة تحقيق المنفعة المشتركة للمجتمع بجميع مكوناته.

الإطار النظري للدراسة

١- **مفهوم السياسة الإقتصادية:** تعرف السياسة الإقتصادية بأنها خطة حكومية حول كيفية إجراء العمليات الإقتصادية وفقا لمتطلبات الظروف الإقتصادية الوطنية والعالمية الحالية، وبما يؤدي إلى تحقيق أهداف إقتصادية معينة (عبد الحميد، ٢٠٠٣). كما تعرف السياسة الإقتصادية بأنها مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وضعتها لدعم النمو الإقتصادي، وتثبيت الأسعار المحلية، وخلق فرص العمل، وتعزيز حجم الصادرات، وتحرير التجارة الخارجية وغيرها من الأهداف الأخرى، ولا يكون ذلك إلا من خلال وسائل وأدوات تستخدمها لتحقيق الأهداف المرجوة من تفعيل هذه السياسات (عبد الرحمن، ٢٠٠٩).

٢- **أدوات السياسة الإقتصادية:** تتمثل أدوات السياسة الإقتصادية التي تستخدمها الدولة بما يلي (خوري والضرير، ٢٠٠١):

أ. تحرير الرقابة على الأسعار، وإلغاء بعض إحتكارات القطاع العام.
ب. خصخصة العديد من المؤسسات الحكومية.
ج. إلغاء الحواجز غير الجمركية، وخفض رسوم الإستيراد.
د. تحرير أسعار الصرف، وإلغاء الرقابة على الإئتمان المصرفي.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

٣- **معالم سياسة الإصلاح الإقتصادي بالقطاع الزراعي:** تشتمل هذه السياسة على العديد من الإجراءات، والتي من أهمها (عبد الوهاب، ٢٠١٥):

أ. الإنهاء التدريجي لسياسات التسعير الحكومي للأسعار الزراعية، وذلك لجعل الأسعار المزرعية للمحاصيل تواكب مثيلتها العالمية، وعدم التحكم بالتركيب المحصولي.

ب. قصر دور وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي على أنشطة البحث الزراعي والإرشاد الزراعي ووضع السياسات والخطط الزراعية، وإعداد التشريعات الزراعية.

ج. تصحيح العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية، وتعديل قانون الإيجارات الزراعية.

د. تصحيح معدلات الفائدة، وتعديل أسعار الصرف لتعكس القيمة الحقيقية للجنيه المصري.

هـ. زيادة الإنتاج الزراعي، وتحسين معدلات الإكتفاء الذاتي من مختلف السلع الزراعية، وتوفير المواد الخام الزراعية اللازمة لتشجيع التصنيع الزراعي المحلي، مع توفير إنتاج فائض مخصص للتصدير.

و. الحد من ملكية الأراضي العامة، وبيع الأراضي الجديدة للقطاع الخاص، وتخفيف بعض القيود المفروضة على القطاع الخاص في مجالات الإستيراد والتصدير والتوزيع المحلي للمنتجات الزراعية وعناصر الإنتاج.

٤- **مفهوم السياسات البيئية:** يعتبر مصطلح "السياسات البيئية" من المصطلحات الحديثة نسبيا، حيث أنه لم يسمع عن هذا المصطلح على الإطلاق حتى أوائل الستينيات من القرن العشرين (Baumol & Wallace, 1998)، وقد تعددت التعريفات التي تناولت السياسات البيئية بحسب الباحثين والمختصين وتوجهاتهم وأغراضهم البحثية، إلا أنها في مجملها لم تخرج عن الإطار العام للإجراءات والتعليمات والوسائل المتعلقة بحماية البيئة والمحافظة عليها (خليل، ٢٠١٤). كما تشير السياسة البيئة إلى المجالات التي توجه فيها السياسات الحكومية أو الدولية نحو تحسين نوعية البيئة على المستويات الوطنية والإقليمية (Keeley & Ian, 2014).

وتعرف السياسة البيئة أيضا على أنها حزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية، مع تحديد مهام الجهات المختلفة، والمسؤولية عن نتائج هذه الإستراتيجية، وذلك من خلال التعليمات التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات (Jaffe, et al, 2002).

٥- **أدوات السياسة البيئية:** تتعدد أدوات السياسة البيئية التي تستخدم لحماية البيئة، ومن أهمها: (السعيد وزكريا، ٢٠١٧)

(١) **الأدوات التنظيمية:** وتتمثل في مجموعة التعليمات والقرارات والقيود التي تصدر عن السلطات الإدارية المختصة بحماية البيئة، وذلك للتحكم والسيطرة على مصادر التلوث، وتتضمن الالتزام بالمعايير التالية:

أ- **معايير الإنبعاثات:** تعمل على تحديد كمية النفايات القصوى الملوثة (المعايير القصوى المسموح بها للنفايات الملوثة)، وذلك مثل حدود إصدار ثاني أكسيد الكربون في مصنع ما، وحدود إصدار الضجيج المسموح بها.

ب- **معايير جودة البيئة:** وتحدد هذه المعايير نوعية البيئة أو المحيط الواجب مراعاتها والإلتزام بها، وترتكز على الأهداف العامة الواجب تحقيقها بناءا على طبيعة الوسط المحيط.

جـ- **معايير خاصة بالمنتج:** وهي تحدد الخصائص التي يجب أن تتوفر في المنتجات لتقليص أثرها على البيئة، وذلك مثل تحديد نسبة الرصاص في البنزين، وتستخدم هذه المعايير على نطاق واسع في التجارة الدولية.

د- **معايير خاصة بطريقة الإنتاج:** وهي المعايير التي تحدد الطرق التقنية الواجب إستعمالها في عملية الإنتاج، أو في إعادة التدوير، وفي التجهيزات المقاومة للتلوث.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

(٢) الأدوات الاقتصادية: تعتمد الأدوات الاقتصادية على أخذ الآثار الخارجية الناجمة عن المشاكل البيئية بالاعتبار، وإهمال التكاليف الإجتماعية الناجمة عن الأنشطة الإقتصادية، وبمعنى آخر تقوم الأدوات الاقتصادية بتحديد تكلفة إستخدام موارد البيئة، ودفع مقابل لجهود حماية البيئة، وتحديد حقوق ملكية الموارد البيئية.

(٣) أدوات أخرى: هناك أدوات أخرى للسياسة البيئية، وذلك مثل الأدوات التعليمية والتدريبية والتثقيفية، والأدوات التشريعية والإعلامية، إلا أن الأدوات التنظيمية والإقتصادية هي أكثر الأدوات المستخدمة في العديد من الدول.

٦- أهداف السياسة البيئية في مصر: تتمثل أهداف السياسة البيئية في مصر بالآتي (EME, 2025):

أ. الهدف الإستراتيجي: إدخال البعد البيئي في جميع السياسات، والخطط، والبرامج القومية وسلوكيات المجتمع.

ب. الهدف متوسط المدى: حماية الموارد الطبيعية، والتنوع البيولوجي في إطار التنمية المستدامة.

ج. الهدف قصير المدى: خفض معدلات التلوث الحالية للحفاظ على الصحة العامة والارتقاء بنوعية الحياة.

الإجراءات المنهجية للدراسة

منهجية الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والذي لا يتوقف عند حد وصف الظاهرة، إنما يتعدى إلى تحليلها وكشف طبيعة العلاقة بين أبعادها وذلك من أجل تفسيرها والوصول إلى إستنتاجات عامة حولها. وتشتمل منهجية الدراسة على توصيف مجتمع الدراسة وطريقة تحديد حجم العينة، ومصادر البيانات، وكذلك توصيف أداة الدراسة وأسلوب جمع البيانات، والأساليب الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات واختبار الفروض.

١- مجتمع وعينة الدراسة الميدانية: تم تطبيق الدراسة على صناعة عصر الزيتون في واحة سيوه بمحافظة مطروح، حيث اشتمل مجتمع الدراسة على ١٥ معصرة زيتون تعمل بطاقات إنتاجية متباينة والموضحة بالجدول رقم (١). ونظرا لصغر حجم المجتمع والذي تتوافر إمكانية حصره لتركزه في نفس منطقة الدراسة، فقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الحصر الشامل لجميع تلك المعاصر، وذلك للتعرف على أثر السياسات الاقتصادية والبيئية على نشاط عصر الزيتون. ونظرا لتفاوت الطاقات الإنتاجية لمعاصر الزيتون بالواحة، فقد تم تقسيمها إلى فئتين رئيسيتين وفقا لسعتها الإنتاجية. تتمثل الفئة الأولى بالوحدات صغيرة السعة الإنتاجية والتي تتراوح سعتها ما بين (١٠٠-أقل من ٣٠٠) كجم/ساعة ويبلغ عددها كما هو موضح بالجدول ثمان معاصر، في حين تتمثل الفئة الثانية بالوحدات كبيرة السعة، والتي تتراوح سعتها الإنتاجية (٣٠٠-١٥٠٠) كجم/ساعة ويبلغ عددها سبع معاصر.

جدول رقم (١): عدد معاصر الزيتون في واحة سيوه والطاقة الكلية لكل منها خلال الموسم الزراعي ٢٠٢٣

الجهة التي تتبع لها المعصرة	العدد	طاقة المعصرة (بالكجم/ساعة)
القوات المسلحة	١	١٥٠٠
مركز بحوث الصحراء	٢	١٥٠ – ٣٠٠
الشئون الاجتماعية	١	١٠٠
خاصة	١	١٥٠
خاصة	١	٤٥٠
مصنع الوادي	١	١٥٠
جمعية تنمية المجتمع	١	١٠٠
شركة اكسبريس	٢	٣٠٠
شركة نعمة	١	١٥٠
الجمعيات الأهلية	٤	١٠٠ – ٣٠٠
الإجمالي	**١٥**	**٣١٥٠-٣٥٠٠**

المصدر: محافظة مطروح، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، النوتة المعلوماتية، ٢٠٢٣.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

وبسبب عدم توفر البيانات والمعلومات المتعلقة بالمعايير البيئية عمدت الدراسة إلى إختيار عينة عمدية من سكان المناطق المحيطة بمعاصر الزيتون، بإعتبارهم الأكثر دراية ومعرفة بمستوى إلتزام المعاصر بتطبيق المعايير البيئية، لقربهم منها وتأثرهم بممارسة هذا النشاط أكثر من غيرهم، وقد بلغ حجم هذه العينة نحو ١٥٠ مفردة، وبواقع ١٠ مبحوثين لكل معصرة، وقد روعي في اختيار المبحوثين توفر العديد من العوامل، وعلى رأسها الخبرة الكافية بمنطقة الدراسة والإقامة فيها لفترة طويلة لا تقل عن العشر سنوات، فضلا عن تمتعهم بمستويات تعليمية مقبولة (ثانوي فما فوق)، هذا إلى جانب الخبرة الكافية في مجال زراعة الزيتون وصناعة استخلاص الزيت، وخاصة بالجوانب المتعلقة بمعايير جودة المنتج، والأضرار المتعلقة بالتلوث البيئي.

٢- أنواع البيانات ومصادر الحصول عليها:

أ- **البيانات الثانوية:** تم تجميعها من خلال النشرات الإحصائية السنوية التي تصدر عن بعض المؤسسات الحكومية مثل وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمحافظة مطروح، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، هذا بالإضافة إلى بعض الدراسات والأبحاث العلمية في مجال الدراسة.

ب- **البيانات الأولية:** وتم الحصول عليها ميدانيا من خلال إستمارات الإستبيان التي صممت خصيصا لهذا الغرض، حيث تم تصميم إستمارتي إستبيان لتقييم صناعة عصر الزيتون من الناحيتين الإقتصادية والبيئية معا.

الإستمارة الأولى: وهي خاصة بالسياسات الاقتصادية، وموجهة لأصحاب المعاصر أو من ينوب عنهم من المدراء أو الأقرباء، وتشتمل على ثلاثة محاور، يتضمن المحور الأول الأسئلة المتعلقة بالخصائص الشخصية والإجتماعية للمبحوثين مثل العمر، التعليم، الحالة الإجتماعية، عدد أفراد الأسرة. ويشتمل المحور الثاني على الأسئلة المتعلقة بتكاليف الانتاج، والإيرادات وصافي العائد، وغيرها من الأسئلة المرتبطة بالعملية الإنتاجية، في حين يختص المحور الثالث بالتعرف على فعالية السياسات الإقتصادية وأهميتها لصناعة عصر الزيتون بالواحة.

الإستمارة الثانية: وهي خاصة بتقييم أثر السياسات البيئية على صناعة عصر الزيتون بواحة سيوه، كما أنها موجهة بطريقة عمدية وإختيارية لسكان المناطق المحيطة بالمعاصر. وتشتمل هذه الإستمارة على محورين رئيسيين، يتضمن المحور الأول الأسئلة المتعلقة بالخصائص الشخصية والإجتماعية للمبحوثين، في حين يتضمن المحور الثاني مجموعة من العبارات لقياس مستوى الإلتزام بتطبيق المعايير البيئية في معاصر الزيتون، وذلك في ضوء المعايير البيئية الأوروبية المشتركة ومواصفات الآيزو (معايير نوعية البيئة، معايير الحدود القصوى للإنبعاثات الملوثة، معايير العمليات والإنتاج، معايير المنتجات).

هذا اعتمدت الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) للتعرف على اتجاهات المبحوثين بمنطقة الدراسة حول فعالية السياسات الإقتصادية، ومستوى الإلتزام بتطبيق المعايير البيئية بمعاصر الزيتون.

وقد عمدت الدراسة الى اختبار استمارتي الاستبيان والتحقق من مدى ثباتهما وصدق محتواهما من خلال معامل ألفا كرونباخ. وفيما يتعلق بالثبات، يتضح من النتائج بالجدول رقم (١) بأن قيم معامل الثبات للمحاور قد تراوحت بين حد أدنى بلغ ٠.٧٢٨، وحد أعلى بلغ ٠.٨٤٨، في حين تراوحت قيم معامل الصدق بين حد أدنى بلغ نحو ٠.٨٥٣ وحد أعلى ٠.٩٢١، وهي قيم مرتفعة وتعكس درجة عالية من الثبات الداخلي والصدق وبالتالي يمكن الاعتماد على بيانات الاستبيان بدرجة عالية من الثقة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

جدول رقم (٢): نتائج اختبار الثبات والصدق لأبعاد متغيرات الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ

الأبعاد	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
فعالية السياسات الإقتصادية	٧	٠.٧٧٨	0.882
معايير نوعية البيئة	٤	٠.٧٢٨	0.853
معايير الحدود القصوى للإنبعاثات الملوثة	٥	٠.٨٤٨	٠.٩٢١
معايير العمليات والإنتاج	٤	٠.٧٨٧	٠.٨٨٧
معايير المنتجات	٤	٠.٨١٥	٠.٩٠٣

المصدر: نتائج استمارة الإستبيان بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

٣- **أساليب التحليل الإحصائي:** تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) وذلك من خلال:

١. تحليل الإعتمادية (Reliability): لقياس ثبات وصدق إستمارتي الإستبيان من خلال معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha).

٢. التحليل الإحصائي الوصفي (Descriptive Statistics): (المتوسطات، التكرارات، النسب المئوية، الإنحراف المعياري، معامل الإختلاف)، وذلك لتوصيف المتغيرات وعرض البيانات في صورة أكثر وضوحا.

٣. تحليل الانحدار (Regression Analysis): وذلك لاختبار صحة فروض الدراسة، ومن أهم مخرجاته:

- اختبار T: لاختبار الدلالة الإحصائية لتأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- اختبار F: لاختبار جودة توفيق نموذج الانحدار (معنوية النموذج ككل)، واختبار مدى ملائمة النموذج الرياضي المستخدم لطبيعة البيانات الإحصائية للمتغير موضع الدراسة.

٤. معامل التحديد R^2 (R-squared) لقياس القوة التفسيرية لنماذج الانحدار المقدرة، وبالتالي تحديد النسبة المئوية التي تفسرها المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

نتائج الدراسة

أولا: فعالية السياسات الإقتصادية وأهميتها لصناعة عصر الزيتون بواحة سيوه: يشير الجدول رقم (٣) إلى نتائج قياس درجة فعالية السياسات الإقتصادية في توطيد صناعة عصر الزيتون بواحة سيوه، وذلك في ضوء إجابات المبحوثين على العبارات السبع التي تم إستخدامها لهذا الغرض، ويتضح من الجدول بأن المتوسط الكلي لدرجة فعالية السياسات الإقتصادية قد بلغ نحو ٣.٤٨، وهو أكبر من المتوسط المعياري (٣) وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، الأمر الذي يشير إلى وجود درجة مرتفعة نسبيا لفعالية هذه السياسات، وقد بلغت قيمة معامل الإختلاف حوالي ١٨.١%، وهو ما يعني وجود إختلاف في آراء المبحوثين حول درجة فعالية السياسات الإقتصادية هذه النسبة، أي ما يعادل نسبة تطابق في الآراء تبلغ حوالي ٨١.٩% (النسبة المكملة)، كما يتضح بأن العبارة السادسة والتي تنص على: (ساهمت السياسات الرامية إلى التوسع بمساحة وإنتاج الزيتون في زيادة إنتاج زيت الزيتون بالواحة) قد حازت على أعلى درجة موافقة، وذلك بمتوسط ٤.٠٥، وبإنحراف معياري ٠.٦٢، في حين حازت العبارة الأولى (ساهمت السياسات المتعلقة بتحرير سعر صرف الجنيه المصري في تنمية صناعة عصر الزيتون بالواحة) على أدنى درجة موافقة، وذلك بمتوسط ٢.٩٨، وبإنحراف معياري ٠.٧٢. هذا وتعكس فروق الإنحراف المعياري المنخفضة التقارب الكبير في وجهات النظر حول فعالية وأهمية السياسات الإقتصادية لصناعة عصر الزيتون بواحة سيوه.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

جدول رقم (٣): درجة فعالية السياسات الإقتصادية في توطيد صناعة عصر الزيتون بواحة سيوه

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف
١	ساهمت السياسات المتعلقة بتحرير سعر صرف الجنيه المصري في تنمية صناعة عصر الزيتون بالواحة.	٢.٩٨	٠.٧٢	٢٤.٢
٢	شجعت أسعار الفائدة على الإقراض التي تبنتها الحكومة على إقامة المعاصر والتوسع في خطوط الإنتاج.	٣.٤٥	٠.٦٥	١٨.٨
٣	أدت السياسات المتعلقة بتحرير أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية الى زيادة إنتاج الزيتون وزيته.	٣.٢٣	٠.٥٩	١٨.٣
٤	التشجيع على إقامة المعاصر بالقرب من المادة الخام ساهم في استمرار العملية الانتاجية وتخفيض تكاليف النقل.	٣.١٥	٠.٦١	١٩.٤
٥	توفر الوقود والطاقة الكهربائية بكميات كافية ومنتظمة ساهم في النهوض بصناعة عصر الزيتون بالواحة.	٣.٨٥	٠.٥٨	١٥.١
٦	ساهمت السياسات الرامية إلى التوسع بمساحة وإنتاج الزيتون في زيادة إنتاج زيت الزيتون بالواحة.	٤.٠٥	٠.٦٢	١٥.٣
٧	ساعدت سياسة تحرير التجارة الخارجية وتخفيف القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير على النهوض بصناعة عصر الزيتون بالواحة.	٣.٦٢	٠.٥٧	١٥.٧
–	**المتوسط الحسابي الكلي**	**3.48**	**٠.٦٢**	**١٨.١**

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الإستبيان الخاصة بتقييم أثر السياسات الاقتصادية على صناعة عصر الزيتون بواحة سيوه.

ثانيا: درجة الإلتزام بالمعايير البيئية في معاصر الزيتون بواحة سيوه:يتناول هذا الجزء إستطلاع آراء عينة من المقيمين في نطاق معاصر الزيتون بالواحة حول مستوى الالتزام بالمعايير البيئية في المعاصر المجاورة، وذلك إعتمادا على أربعة محاور رئيسية تمثل المعايير البيئية الأوروبية المشتركة (معايير نوعية البيئة، معايير الحدود القصوى للإنبعاثات الملوثة، معايير العمليات والإنتاج، معايير المنتجات)، حيث تم تحديد درجة الالتزام بهذه المعايير الأربع مجتمعة من خلال ست عشرة عبارة (٤ عبارات لكل منها) وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، وفي هذا الاطار توصلت الدراسة إلى النتائج الموضحة بالجدول رقم (٤)، والذي يتضح منه بأن الدرجة الكلية للإلتزام بتطبيق المعايير البيئية قد جاءت بمستوى مرتفع، وذلك بمتوسط حسابي بلغ ٤.٠٢، وإنحراف معياري بلغ ٠.٦٦، كما يتضح من الجدول أيضا بأن معايير المنتجات كانت أكثر المعايير تطبيقا، وبمتوسط ٤.٤٩، وإنحراف معياري ٠.٦٥، حيث جاءت جميع العبارات المتعلقة بهذا المحور مرتفعة بشكل ملحوظ، وكذلك فيما يتعلق بمعايير الحدود القصوى للإنبعاثات الملوثة والتي احتلت المرتبة الثانية وبمتوسط ٤.٣٥، وإنحراف معياري ٠.٦٦. أما معايير نوعية البيئة فقد جاءت بالمرتبة الثالثة وبمتوسط ٤.١٣، وإنحراف معياري ٠.٥٨، وقد كان مستوى الإلتزام بتطبيق معايير نوعية البيئة مرتفعا بإستثناء ما ينجم عنها من ضجيج، حيث إنخفضت درجة العبارة التي تعكس التلوث الضجيجي مقارنة بالعبارات الأخرى. وفيما يتعلق بمعايير العمليات والإنتاج فقد جاءت بالمرتبة الرابعة والأخيرة، وذلك بمتوسط ٣.١١، وإنحراف معياري ٠.٧٤، حيث كانت جميع عبارات هذا المحور منخفضة نسبيا، وخاصة ما يتعلق منها بتقنيات الإنتاج والمعدات والآلات المستخدمة بالإنتاج.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

جدول رقم (٤): الدرجة الكلية للإلتزام بالمعايير البيئية لنشاط عصر الزيتون بواحة سيوه

المعايير البيئية	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	معامل الإختلاف
معايير نوعية البيئة	4.13	0.58	14.4
معايير حدود الإنبعاثات الملوثة	4.35	0.66	15.1
معايير العمليات والإنتاج	3.11	0.74	23.9
معايير المنتجات	4.49	0.65	14.5
الدرجة الكلية للالتزام بالمعايير البيئية	**٤.٠٢**	**٠.٦٦**	**١٧.٠**

المصدر: جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان الخاصة بتقييم أثر السياسات البيئية على صناعة عصر الزيتون بواحة سيوه.

ثانيا: إختبار صحة فروض الدراسة:

١- **اختبار صحة الفرض الأول:** ينص الفرض الأول على: "لا يوجد أثر جوهري للسياسات الإقتصادية على ربحية معاصر الزيتون بواحة سيوه". وللتحقق من صحة هذا الفرض تم إستخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لدراسة تأثير فعالية السياسات الإقتصادية (المتغير المستقل) بالإضافة إلى كل من حجم المعصرة وملكية المعصرة (المتغيرات الحاكمة) على صافي ربح المعصرة (المتغير التابع). وتم التوصل إلى النتائج المدونة بالجدول رقم (٥):

جدول رقم (٥): نتائج اختبار صحة الفرض الأول للدراسة

Coefficients		T	Sig.	F	R^2
Constant	67.22	٣.٧٦٧	0.003	١٨٩.١٤	٠.٦٩٢
X_{i1}	٤٤٣.٦	٥.٥٧٢	٠.٠٠٠		
X_{i2}	3.56	٦.٠٠٥	0.000		
X_{i3}	383.1	٥.٠٦٤	0.000		

المصدر: مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

ويمكن كتابة نموذج الإنحدار على النحو التالي:

$$\hat{Y}_i = 67.22 + 443.6\ X_{i\,1} + 3.56\ X_{i\,2} + 383.1\ X_{i\,3}$$

حيث أن:

$\hat{Y}_i$: المتغير التابع (صافي ربح المعصرة i)

X_{i1}: درجة فعالية السياسات الإقتصادية للمعصرة i.

X_{i2}: حجم المعصرة i.

X_{i3}: ملكية المعصرة i.

i : ١، ٢، ٣، ٤، .....، ١٥.

وتشير النتائج المدرجة بالجدول رقم (٥) إلى ثبوت المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر عند المستوى الإحتمالي ٠.٠٥ بحسب ما تظهره قيمة F المحسوبة. كما ثبتت المعنوية الإحصائية لجميع المتغيرات المستقلة والحاكمة عند نفس المستوى الإحتمالي، بحسب ما تعكسه قيم اختبار (T) الموضحة بالجدول.

كما يتضح من النتائج بأن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت حوالي ٠.٦٩٢، مما يعني بأن المتغيرات المستقلة والحاكمة تفسر مجتمعة حوالي ٦٩.٢% من التغيرات التي تطرأ على ربحية المعصرة، بينما ترجع التغيرات الأخرى المتبقية (٣٠.٨%) إلى عوامل أخرى لم يتم تناولها بالدراسة الحالية. وفيما يتعلق بتأثير السياسات الإقتصادية يتضح وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لهذه السياسات على صافي ربح المعصرة، حيث أن زيادة فعالية السياسات

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الإقتصادية بدرجة واحدة يترتب عليها زيادة ربح المعصرة بنحو ٤٤٣.٦ ألف جنيه. وبناءا على هذه النتائج تم رفض الفرض الصفري الأول وقبول الفرض البديل بوجود أثر جوهري للسياسات الإقتصادية على ربحية معاصر الزيتون بواحة سيوه.

٢- **اختبار صحة الفرض الثاني:** ينص الفرض الخامس للدراسة على: "لا يوجد أثر جوهري للسياسات البيئية على ربحية معاصر الزيتون بواحة سيوه". وللتحقق من صحة هذا الفرض تم إستخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لدراسة تأثير أبعاد السياسة البيئية والمتمثلة بدرجة الإلتزام بـ: (معايير نوعية البيئة، ومعايير حدود الإنبعاثات الملوثة، ومعايير العمليات والإنتاج، ومعايير المنتجات) كمتغيرات مستقلة، بالإضافة إلى كل من حجم المعصرة وملكية المعصرة (المتغيرات الحاكمة) وذلك على صافي ربح المعصرة (المتغير التابع). وفي هذا الإطار توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير للإلتزام بمعايير نوعية البيئة، وكذلك للإلتزام بمعايير حدود الإنبعاثات الملوثة على ربحية المعصرة، في حين تبين وجود تأثير لكل من الإلتزام بمعايير العمليات والإنتاج وكذلك للإلتزام بمعايير المنتجات، حيث جاءت النتائج على النحو الموضح بالجدول رقم (٦):

جدول رقم (٦): نتائج اختبار صحة الفرض الثاني للدراسة

Coefficients		T	Sig.	F	R^2
Constant	٦٣٣.٣٨	٤.٠٨٧	٠.٠٠٢	١٠٧.٥	٠.٦٢١
X_{i1}	٥٦٤.٠١	٣.٦٧٤	٠.٠٠٤		
X_{i2}	١٢٠١.٢	٣.٨٩٧	٠.٠٠٢		
X_{i3}	٤.٣٣	٧.٨٥٤	٠.٠٠٠		
X_{i4}	٥١٢١.١	٨.٧٢٣	٠.٠٠٠		

المصدر: مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

ويمكن كتابة نموذج الإنحدار على النحو التالي:

$$\hat{Y}_i = 633.38 + 564.01\ X_{i1} + 1201.2\ X_{i2} + 4.33\ X_{i3} + 5121.1\ X_{i4}$$

حيث أن:

$\hat{Y}_i$: المتغير التابع (صافي ربح المعصرة i).

X_{i1}: درجة الإلتزام بمعايير العمليات والإنتاج للمعصرة i.

X_{i2}: درجة الإلتزام بمعايير المنتجات للمعصرة i.

X_{i3}: حجم المعصرة i.

X_{i4}: ملكية المعصرة i.

i : ١، ٢، ٣، ٤، .....، ١٥.

وتشير النتائج المدرجة بالجدول رقم (٦) إلى ثبوت المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر عند المستوى الإحتمالي ٠.٠٥ بحسب ما تظهره قيمة F المحسوبة. كما ثبتت المعنوية الإحصائية لجميع المتغيرات المستقلة والحاكمة عند نفس المستوى الإحتمالي بحسب ما تعكسه قيم إختبار (T) الموضحة بالجدول.

كما يتضح من النتائج بأن معامل التحديد R^2 بلغ حوالي ٠.٦٢١، مما يعني بأن المتغيرات المستقلة والحاكمة تفسر مجتمعة حوالي ٦٢.١% من التغيرات في ربحية المعصرة، بينما ترجع التغيرات الأخرى المتبقية (٣٧.٩%) إلى عوامل أخرى لم يتم تناولها بالدراسة الحالية. وفيما يتعلق بمعايير العمليات والإنتاج يتضح من النموذج بأن زيادة الإلتزام بتلك المعايير بدرجة واحدة تؤدي إلى زيادة ربح المعصرة بنحو ٥٦٤.٠١ ألف جنيه، في حين أن زيادة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

مستوى الإلتزام بمعايير المنتجات بدرجة واحدة تؤدي إلى زيادة ربح المعصرة بنحو ١٢٠١.٢ ألف جنيه. وفي ضوء هذه النتائج تم قبول الفرض البديل الثاني جزئيا بوجود أثر جوهري للسياسات البيئية المتعلقة بمعايير العمليات والإنتاج ومعايير المنتجات على ربحية معاصر الزيتون بواحة سيوه.

النتائج العامة للدراسة:

١. انخفاض فعالية السياسات الاقتصادية المتعلقة بسعر الصرف في تنمية صناعة عصر الزيتون بواحة سيوه.
٢. انخفاض مستوى التزام معاصر الزيتون بالواحة بالمعايير البيئية المتعلقة بالتلوث الضوضائي.
٣. انخفاض مستوى الإلتزام بتطبيق معايير العمليات والإنتاج في معاصر الزيتون بواحة سيوه، وخاصة ما يتعلق منها بتقنيات الإنتاج والمعدات والآلات.
٤. وجود أثر جوهري للسياسات الاقتصادية والبيئية على صناعة عصر الزيتون بواحة سيوه.

الخلاصة

سعت هذه الدراسة الى الوقوف على أثر السياسات الإقتصادية والبيئية على صناعة عصر الزيتون بواحة سيوه، حيث اشتمل مجتمع الدراسة على ١٥ معصرة زيتون تعمل بطاقات إنتاجية متباينة، ونظرا لصغر حجم المجتمع، فقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الحصر الشامل لجميع تلك المعاصر، وذلك للتعرف على أثر السياسات الاقتصادية على هذه الصناعة الحيوية. وللكشف عن أثر السياسات البيئية على صناعة عصر الزيتون تم اختيار عينة عمديه من سكان المناطق المحيطة بالمعاصر بلغ قوامها ١٥٠ مفردة (بواقع ١٠ مفردات لكل معصرة). وقد أثبتت الدراسة في مجملها وجود أثر جوهري للسياسات الاقتصادية والبيئية على صناعة عصر الزيتون بواحة سيوه، وذلك بالرغم من وجود قصور في بعض الجوانب المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والبيئية على حد سواء، والتي تحتاج إلى بعض التوجيهات والتصحيحات على تلك السياسات للوصول بهذه الصناعة إلى المستويات المأمولة التي تتناسب مع حجم الموارد والإمكانات المتاحة، وبما يساهم في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد، وتحقيق العوائد المأمولة منها. وعليه، تعتبر هذه الدراسة بمثابة نقطة انطلاق لدراسات أخرى في مجال التصنيع الزراعي للزيتون، حيث أن وجود رؤية حقيقية تستند إلى دراسات علمية دقيقة عن مدى فاعلية السياسات الإقتصادية والبيئية في تنمية صناعة عصر الزيتون، وتحقيق أكبر منفعة مادية وإقتصادية منها، مع مراعاة البعد البيئي المتمثل بالتأثيرات البيئية السلبية المحتملة على البيئة، سوف يكون له بالغ الأثر في نجاح هذه الصناعة، وضمان إستمرارها على المدى البعيد، ومن ثم تعزيز مساهمتها في التنمية الإقتصادية ومواجهة مشاكل الأمن الغذائي في مصر في الفترة القادمة.

توصيات الدراسة

بناءا على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تقدم الباحثة مجموعة من التوصيات والتي تتمثل في:

١- يجب اعادة توجيه السياسات الاقتصادية المرتبطة بأسعار صرف العملة المحلية باتجاه يدعم التصنيع الزراعي بصفة عامة والذي يندرج تحته صناعة عصر الزيتون.
٢- من الضروري إتباع إجراءات صارمة من قبل أجهزة حماية البيئة لتقليل التلوث الضوضائي في المناطق الزراعية والصناعية بصفة عامة، للحفاظ على صحة الإنسان والبيئة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

٣- يجب على الحكومة توجيه الدعم اللازم للمنتجين سواء من خلال القروض الميسرة أو غيرها من الاجراءات وذلك لتمكينهم من تحديث وتطوير خطوط الانتاج بمعاصر الزيتون القديمة، وإستبدالها بآلات ومعدات حديثة.

٤- ضرورة إعداد إستراتيجية طويلة المدى للنهوض بصناعة عصر الزيتون، وذلك من خلال التوسع في زراعة الزيتون في واحة سيوه وفي كافة المناطق التي يجود بها على مستوى الجمهورية، وإستغلال كافة الفرص والموارد الاقتصادية المتاحة أمام هذا القطاع الواعد، وذلك بجانب القيام ببعض الإجراءات والتصحيحات المتعلقة بالسياسة البيئية لمعالجة التأثير البيئي للتوسع في إنتاج الزيتون وتصنيعه.

قائمة المراجع

أبو النجا، محمد علي عواد، وإسماعيل، محمد رمضان، (٢٠١٩)، "دراسة اقتصادية لتصنيع الزيتون في محافظة جنوب سيناء "، مجلة حوليات العلوم الزراعية بمشتهر، (المجلد ٥٧، العدد ٢)، ص ص: ٥٨١-٥٩٢.

إسماعيل، هدى عبد الحليم مشرف، (٢٠١٦). "دراسة اقتصادية لتصنيع وتسويق الزيتون بمحافظة الفيوم"، رسالة دكتوراه، (جامعة الفيوم، كلية الزراعة، قسم الإقتصاد الزراعي).

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS)، نشرة التجارة الخارجية، ٢٠٢٢.

حسن، نعمة مصطفى عبد الوهاب، (٢٠٢١)، الوضع الراهن والتخطيط الإقتصادي المستقبلي للتصنيع الزراعي وعلاقته بالأمن الغذائي، رسالة ماجستير، (جامعة الإسكندرية، كلية الزراعة، قسم الإقتصاد وإدارة الأعمال الزراعية).

حمد، عون خير الله، والماحي، محمد، والصيفي، الحسين عبد اللطيف، (٢٠٠٠)، التحليل الإقتصادي لأثر السياسات الزراعية على إنتاج وتصدير محصولي البطاطس والبصل في مصر، مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية، (جامعة الإسكندرية، كلية الزراعة)، (المجلد ٤٥، العدد ٢)، ص ص: ١٥٣-١٦٨.

حمزة، عبد الهادي محمود، وآخرون، (٢٠٢١)، التقييم الإقتصادي والمالي لتصنيع الزيتون في واحة سيوه، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، (المجلد ٣١، العدد ٤)، ص ص: ١١٥-١١٢٨.

خليل، زهراء عادل، (٢٠١٩)، "دراسة الجدوى الإقتصادية لمصنع إنتاج الزيوت النباتية في محافظة واسط"، بحث دبلوم دراسات عليا، (جامعة واسط، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم الإقتصاد).

خليل، نجلاء إبراهيم رحمي، (٢٠١٤)، تأثير بعض العوامل الإقتصادية والبيئية على بعض الصادرات الزراعية، رسالة ماجستير، (جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية، قسم العلوم الزراعية البيئية).

السعيد، سعيداني محمد، وزكريا، رحماني يوسف، (٢٠١٧)، السياسات البيئية ودورها تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الامتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة، (الجزائر، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، (المجلد ١، العدد ٢)، ص ص: ١٦٦-١٨٣.

الشعراوي، رمضان عبد الله طه، (٢٠١٩). "تقييم بعض الصناعات الزراعية في تحقيق التنمية بواحة سيوه"، رسالة دكتوراه، (جامعة عين شمس، كلية الزراعة، قسم الإقتصاد الزراعي).

عبد الحميد، عبد المطلب، (٢٠٠٣)، السياسات الإقتصادية على المستوي القومي (تحليل كلي)، سلسلة الدراسات الإقتصادية (٢)، (القاهرة، مجموعة النيل العربية).

عبد الرحمن، محمود مناع، (٢٠٠٩)، "السياسة النقدية واستهداف التضخم مع الإشارة للإقتصاد المصري"، رسالة دكتوراه، (جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الإقتصاد والتجارة الخارجية).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

عبد الوهاب، سهر عبد الرحيم محمد، (٢٠١٥)، "أثر سياسات الإصلاح الإقتصادي على اقتصاديات محاصيل الحبوب في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، جامعة طنطا، كلية الزراعة، قسم الإقتصاد الزراعي.

علي، عماد أحمد، وعبد المجيد، حنان فتحي، (٢٠١٧)، دور التصنيع الزراعي في زيادة القيمة المضافة بمحافظة الدقهلية، مجلة العلوم الزراعية الإقتصادية والإجتماعية (جامعة المنصورة، كلية الزراعة)، (المجلد ٨، العدد ١٢)، ص ص: ٩٩٧-١٠٠١.

الفحل، إيمان رمزي السيد، (٢٠٢٤)، دور التصنيع في رفع القيمة المضافة من محصول الكتان بمحافظة الغربية. المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، (المجلد ٣٤، العدد ٢)، ص ص: ٦٩٢-٧١٥.

محافظة مطروح، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، النوتة المعلوماتية، إصدارات مختلفة.

محمد وآخرون. (٢٠٢٣). فرص وتحديات التصنيع الزراعي وأثره على القيمة المضافة لأهم محاصيل الخضر والفاكهة. مجلة البحوث الزراعية (جامعة الإسكندرية)، (المجلد ٢٨، العدد ٤)، ص ص: ٧٧٣-٧٩٤.

منصور، أنوار عبد المنعم أحمد، (٢٠٢٣). "التقييم الإقتصادي للتصنيع الزراعي لأهم المحاصيل الزراعية في واحة سيوه"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الزراعة، قسم الإقتصاد الزراعي).

وزارة البيئة المصرية (EME)، الموقع الرسمي على شبكة الإنترنت: (WWW. eeaa.gov.eg).

Baumol, William J., and Wallace E. Oates. (1988). "The theory of environmental policy", (Cambridge university press).

Gobewole, S. H. (2020). Agricultural industrialization: An essential policy for economic development in Liberia. SSRG International Journal of Economics and Management Studies, (Vol.7, No.2), pp. 25-36.

Jaffe, Adam B., Richard G. Newell, and Robert N. Stavins. (2002). "Environmental policy and technological change." Environmental and resource economics, (Vol. 22), pp. 41-70.

Keeley, James, and Ian Scoones. (2014). "Understanding environmental policy processes: Cases from Africa", (Routledge Imprint).

Liu, S., & Wang, B. (2022). The decline in agricultural share and agricultural industrialization—some stylized facts and theoretical explanations. China Agricultural Economic Review, (Vol.14, No.3), pp. 469-493.

Paudel, Mina Nath. (2016). "Prospects and limitations of agriculture industrialization in Nepal." Agronomy Journal of Nepal, (vol.4), pp. 38-63.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

IMPACT OF ECONOMIC AND ENVIRONMENTAL POLICIES ON OLIVE PRESSING INDUSTRY AN EMPIRICAL STUDY ON SIWA OASIS

Iman H. F. Mikhail [(1)]; Zakharia F. Abd El Fattah[(2)]; Thanaa E. A. Seleem[(3)]; Rabab A. M. El Khatib[(4)]

1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University 2) Faculty of Buseniss, Ain Shams University 3) Faculty of Agriculture, Ain Shams University 4) Department of Economic & Studies Desert Research Center

ABSTRACT

Siwa Oasis holds numerous economic enablers in olive pressing industry. Therefore, the study aimed to explore the impact of economic and environmental policies on this vital industry, in order to develop a set of recommendations that could contribute towards reorienting this industry in the right economic and environmental direction. The study employed a descriptive and analytical approach, employing the total sampling for Siwa oasis', in addition to a purposive of the areas surrounding the presses. In this study, the questionnaire was a main instrument for data collection, and the data was analyzed using SPSS analytical program. The study found that economic policies effectiveness degree in consolidating the olive pressing industry in Siwa oasis on a five-point Likert scale, as well as, It also demonstrated acceptable levels of environmental standards implementation (environmental quality standards, pollutant emission limits standards, process and production standards, and product standards) in Siwa oasis' olive presses. The hypothesis testing resulted in acceptance the first alternative hypothesis, which states that economic policies have a significant impact on the profitability of olive mills. As for the second hypothesis, it is found that alternative hypothesis was partially accepted, showing that only (process and production standards, and product standards) have a significant impact on the profitability of presses. The study concluded with a number of recommendations that revolve around the need to redirect economic and environmental policies to promote the olive pressing industry and enhance its contribution to economic development.

Keywords: Economic Policy – Environmental policy – Olive Pressing Industry – Agricultural Industrialization – Siwa Oases